

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ ديسمبر ٢٠١٢

## توقعات بانخفاض الصادرات بنسبة ١٠٪ والكوز «مهلك سر»

تحقيق: يوسف الجنزوري

واضافت منى الشريف عضو الشعبة العامة للملابس الجاهزة بالاتحاد العام للغرف التجارية ان هدف وزارة التجارة والصناعة زيادة صادرات الكوز إلى ٥ مليارات دولار بالاضافة إلى تخفيض نسبة المكون الاسرائيلي في بروتوكول الكوز إلى ٨٪ مقابل ١٠٪ مثل الاردن.

واشارت إلى أن الوزارة وضعت خطة لزيادة التصدير بنسبة ١٠٪ في قطاع الملابس الجاهزة بقيمة ١٠٠ مليون دولار سنويا وان صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات تصل إلى مليار دولار سنويا و١٠٠ مليار دولار لجميع صادرات الدولة المصرية ويجب التعامل بجدية مع الأجهزة الحكومية من بعض الظواهر التي استجذت على مصر مثل الأزمة الحالية في وضع الدستور الجديد للبلاد والاحداث الدموية بين المؤيدين والمعارضين ونزيف الدم الذي لا يفرق بين أبناء الوطن الواحد بالاضافة إلى المطالب الفئوية وغيرها من العوامل التي تؤثر سلبيا على الاقتصاد المصري.

وفيما يتعلق بالمشكلات السياسية بين مصر وأمريكا وامكانية تأثيرها على اتفاقية الكوز اكدت منى الشريف ان التاجر الأمريكي لا يشغله سوى مصلحته المتمثلة في حصوله على منتج جيد بسعر معقول وفي موعده المحدد مسبقا متوقفة عدم حدوث أي هزة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين مادام هناك التزام من جانب المصدر المصري مشيرة إلى ان هناك فرقا كبيرا في التعامل بين الحكومة الأمريكية والتاجر الأمريكي فالأول يمكن أن يأخذ قرارا مثل الغاء المعونة أما التاجر فلا يهمله سوى مصلحة العمل وتحقيق المكسب.

وأوضحت منى الشريف ان المرود المتوقع في حال تخفيض نسبة المكون الاسرائيلي من ١٠٪ إلى ٨٪ ليس كبيرا من الناحية المادية فتأثير هذا التخفيض على التكلفة النهائية للمنتج قليل وان كان له تأثير معنوي كبير متعلق بالجانب السياسي داخليا مضيفة ان مبلغ ١,٦ مليار دولار كان حجم الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة المتجهة لأمريكا العام الماضي في حين وصل إجمالي صادرات الغزول والمنسوجات بصفة عامة إلى ٢,٥ مليار دولار.

وتؤكد تراجع هذه الأرقام خلال العام الحالي بنسبة لن تقل عن ١٠٪ فهناك انسحاب للعديد من الشركات الأمريكية من السوق المصري ومع كامل احترامنا للوفود القادمة لمصريين الحين والآخر إلا ان ما يهمننا هو العميل الذي يقوم بإبرام صفقات وشراء منتجات مصرية.

وأشارت إلى أن المشكلة الأخطر تتمثل في المشكلات الداخلية وعلينا الاعتراف بذلك وطالبت باعادة ترتيب البيت من الداخل أولا لجذب استثمارات وزيادة الصادرات وعدم غلق مصانعنا والنهوض باقتصادنا.

ويقول البنا إن الاقتصاد المصري بات في حاجة ملحة لخطة انقاذ عاجلة وضرورة تخفيض الآثار السلبية للمأزق السياسي الراهن على الأوضاع الاقتصادية لانه كان من المفترض ان تبدأ تدفقات الاستثمار الاجنبي على البلاد فور انتخاب رئيس الجمهورية إلا ان حل البرلمان والدستور من شأنه ان يعرقل إلى حد ما استعادة الاقتصاد لأوضاعه الطبيعية في المدى القصير.

ويؤكد ان المأزق الراهن يتمثل في نقص موارد النقد الاجنبي الامر الذي قد يضطر معه البنك المركزي إلى العودة لسياسة ضخ الدولار في السوق لمساندة الجنيه تجنباً لتخفيض قيمته ومن ثم فإنه من الضروري البحث عن موارد اضافية من النقد الاجنبي ولا يوجد قطاع يمكن الاعتماد عليه سريعا لتوليد موارد بالنقد الاجنبي سوى قطاع السياحة مما يستلزم مساندة هذا القطاع في المرحلة القادمة وتوفير حالة من الأمن والاستقرار السياسي والأمني تشجع منظمي الرحلات العالميين على اعادة وضع المقاصد السياحية المصرية على خريطة برامجهم في الفترة المقبلة.

واضاف انه من المناسب ايضا اتباع سياسة نقدية مرنة تسمح للبنك المركزي بالتدخل في السوق والحفاظ على سعر صرف مقبول للجنيه لأن الخفض الكبير في سعر العملة المحلية لن تكون كل اثاره ايجابية على العكس سوف يطلق موجه كبيرة من التضخم تضرب المستوى المعيشي لكل المصريين في مقتل لاسيما على ضوء تراجع الدخل وفقدان الكثيرين لوظائفهم مما يجعل من الضروري التعامل بحذر شديد مع هذه القضية.

بروتوكول الكوز هو اتفاقية من جانب واحد وهو الجانب المصري حيث يستفيد من الخصم الجمركي ولا تمتد هذه الميزة إلى الجانب الأمريكي حيث لا تعفى الواردات الأمريكية الواردة إلى مصر من خصومات الجمارك.

ويقول يحيى زنانيري رئيس جمعية منتجي ومصنعي الملابس الجاهزة ان اتفاقية الكوز الهدف منها هو حرص الجانب الأمريكي على التطبيع بين مصر والجانب الإسرائيلي علما بان هذه الاتفاقية تتحمل تكلفتها بالكامل أمريكا من حيث حرمانها من الرسوم التي كان يجب دفعها.

واضاف انه في حالة ابرام اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وأمريكا تكون المنفعة متبادلة أي أن الخصم الذي يمنح للصادرات المصرية يجب في نفس الوقت ان يمنح للواردات من أمريكا موضحا انه منذ ٤ سنوات كانت هناك مفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين ولم تكمل بالنجاح حتى الآن والسر حرص أمريكا على التطبيع بين مصر وإسرائيل.

واضاف زنانيري أنه لم تحدث حتى الآن أي تعديلات من بروتوكول الكوز وما يثار حاليا يهدف إلى حصول مصر على مزايا اقتصادية تسهم في تخفيض تكلفة المنتج المصري الذي يصدر للسوق الأمريكي في إطار البروتوكول نتيجة الخفض في مدخلات الانتاج اللازمة للتصنيع.

واشار إلى أن الوقت مناسب جدا لأن تتفاوض مصر لتخفيض نسبة المكون الإسرائيلي من ١٠,٥٪ إلى ٨٪ قبل الاردن أقل قليلا كما تشاء نتيجة اسهم مصر العالية في الوساطة بين اسرائيل وحماس وانهاء الحرب الدائرة بينهما فمصر تكسب في مفاوضات تخفيض المكون الإسرائيلي نتيجة الموقف السياسي وليس مسألة اقتصادية فقط وكذلك تحتاج إلى موافقة الحكومة المصرية لتقديم طلب بالتفاوض ولجنة تتمثل فيها الحكومة خاصة وان هناك أزمة اقتصادية ومالية ومن الأفضل البحث عن حلول حقيقية لحلها وتحقيق أكبر استفادة لكل القطاعات ومنها التصدير إلى السوق الأمريكية في ظل الكوز والعمل على زيادته خاصة ان السوق الأمريكي تتمتع

فيه السلع ذات المنشأ المصري والمصدرة اليه بالإعفاء الكامل من الرسوم الأمريكية موضحا ان عدد الشركات التي انضمت لبروتوكول الكوز تتجاوز الـ ٦٠٠ شركة والمستفيدة بصورة فعلية بلغ عددها نحو ٢٠٠ شركة أغلبها في قطاع الملابس والمنتجات الزراعية.

وأكد أن ربط صناع ومصنعي بقطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات زيادة الصادرات في إطار «بروتوكول الكوز» إلى ٥ مليارات دولار مقابل ٩٠٠ مليون دولار وذلك في إطار حدوث استقرار سياسي واقتصادي بعد إجراء انتخابات مجلس الشعب وأقرار الدستور الجديد.

وتوقع الصناع انخفاض حجم صادرات «بروتوكول الكوز» بنسبة ١٠٪ إلى ٩٠٠ مليون دولار بنهاية العام الحالي مقابل ٩٥٠ مليون دولار في العام الماضي.

ويقول يحيى زنانيري رئيس جمعية منتجي ومصنعي الملابس الجاهزة «أنتاج» ان الكوز اتفاقية دولية لا تتأثر بالاحداث الجارية في مصر أو حل مجلس الشعب أو الصراع على الدستور أو سيطرة الاسلاميين على الحكم من عدمه وان الامر الأكثر أهمية لزيادة صادرات الكوز هو استكمال مؤسسات الدولة من رئاسة وبرلمان وحكومة لكي تستعيد الدولة قوتها ويحدث استقرار سياسي واقتصادي يساعد المصدرين على عودة الطاقة الانتاجية إلى معدلاتها الطبيعية. واضاف زنانيري ان حجم صادرات الكوز بلغ العام الماضي نحو ٩٥٠ مليون دولار ومن المتوقع ان يصل نهاية العام الحالي إلى ٩٠٠ مليون دولار ومن المتوقع ان يصل نهاية العام الحالي إلى ٩٠٠ مليون دولار بانخفاض نسبته ١٠٪ مقارنة بالعام الماضي.

وقال يصعب التنبؤ بالزيادة المتوقعة في صادرات الكوز بعد انتهاء سباق الدستور الحالي لكنه اكد حدوث طفرة خلال العام المقبل.

واشار إلى أن حجم التراجع في صادرات الكوز تراوح بين ٧ و ٨٪ خلال النصف الأول من العام الحالي متوقفا ان تشهد الصادرات ارتفاعا طفيفا خلال النصف الثاني من هذا العام بعد حدوث نوع ما من الاستقرار السياسي في مصر وعودة الأمن والاستقرار السياسي.



يحيى زنانيري